

المتظاهرين بالشوة (١٤). وكان ذلك في أواخر مايو (أيار) ١٩٤٦. مما دفع الحكومة العراقية إلى إصدار أمر بتعطيل صحيفة «العصبة» لمدة سنة. وفي مذكره وجهتها عصبة مكافحة الصهيونية إلى رئيس جمعية الصحفيين ببغداد، اعتبرت العصبة قرار التعطيل هذا «بادرة سيئة لها عواقبها الوخيمة على الصحافة العراقية». وأكدت مذكره العصبة «أن للاستعمار والصهيونية دخلاً قد حمل السلطات على إصدار قرار التعطيل، استناداً إلى الوثائيات الملفقة التي روجها وبيروها أذناب الاستعمار والصهيونية ضد عصبتنا، وضد جميع الصحف الوطنية الحرة، لغرض إيقاف الحملة الوطنية المثارة اليوم في سبيل فلسطين العربية، في سبيل طرح قضيتها على مجلس الأمن، في سبيل اتخاذ إجراءات فعالة ضد المعتدين، وفي سبيل الجلاء، والقضايا الوطنية الأخرى، وفي سبيل كشف المؤامرات والدسائس التي تحيكها الجهات الاستعمارية ضد قضية التحرر العربية الوطنية». ونددت المذكرة بقرار التعطيل، مؤكدة «أن تعطيل الصحف الوطنية معناه كم أفواه الشعب. معناه تجريده من أداة فعالة توجه نضاله. معناه ترك البسطاء من أبناء شعبنا فريسة الدعايات الأجنبية الخبيثة التي تحاول صرف أنظار شعبنا عن قضايا الملحة - التحررية والعمرانية - وتمزيقه بالتفرقة والمشاحنات الطائفية والعنصرية وغيرها». وتشير مذكره العصبة إلى «النتائج السيئة التي تتعرض لها حركتنا الوطنية... والخسارة المادية التي تلحق بالصحفي من جراء التعطيل» وتستنكر المذكرة وقوع «هذه الإهانة على الصحافة الوطنية». وتنتهي العصبة مذكرتها، بطلب تأييد جمعية الصحفيين العراقيين ومساعدتها «من أجل إلغاء قرار التعطيل الجائر... وفي سبيل وضع حد لمثل هذه الأحكام الإدارية ضد الصحف الوطنية» (١٥).

وبشارعت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني العراقي بإرسال مذكره احتجاج إلى رئيس وزراء العراق، ضد تعطيل صحيفة «العصبة» وضد مهاجمة الشرطة العراقية للوطنيين، وتنديداً بمنع الحكومة العراقية للاضراب السلمي الذي كان قد دعا إليه حزب التحرر الوطني العراقي، تأييداً لفلسطين. وأشارت مذكره حزب التحرر إلى أن الدستور العراقي قد صان الحريات الشخصية، كما أشارت إلى إطلاق الوزارة العراقية الحريات، وتستهن المذكرة لكونها لا تجد من «هذا العهد سوى الرجوع إلى الأساليب البالية في الحكم». واستنكرت مذكره الحزب العراقي مهاجمة الشرطة العراقية للهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني التي كانت قد دعت «الهيئات الوطنية للتداول بشأن إقامة مظاهرة سلمية في سبيل فلسطين». كما نددت المذكرة بهذه «الإجراءات غير القانونية» وطالبت «بإيقاف هذه الإجراءات التعسفية غير القانونية، وإطلاق الحريات الديمقراطية». وقد حملت المذكرة توقيعات كل من سالم عبيد النعمان المحامي - محمد علي الزرقا - يوسف هارون زلحة - محمد حسين أبو العيس المحامي - مهدي عبد الزراق المحامي - حسين محمد الشبيبي - علي شكري - وعبدالكريم الصفار (١٦).

ماذا بقي منها للتاريخ؟ تقاس أهمية الحدث أو العمل - أي حدث أو عمل - بمدى عمق تأثيره في الحياة الفكرية والمادية والسياسية للمجتمع. وتقول مجلة ماركسية مصرية، في تقييمها لعصبة مكافحة الصهيونية، أن العصبة قد فضحت «بفكاحها السياسي الواعي، وبالتأييد الذي نالته من الجماهير العراقية، مواقف الحكومة العراقية المترددة إزاء مشكلة فلسطين» (١٧).

- وبعد اعتقال قادة العصبة، في يونيو (حزيران) ١٩٤٦، كتب اثنان منهم، هما يوسف هارون زلحة - رئيس العصبة، ومحمد حسن أبو العيس عضو هيئتها الإدارية، كتباً احتجاجاً، منعت الحكومة العراقية زملاء المعتقلين من إرساله - برقية - إلى أمين عام الجامعة العربية ومختلف الصحف والهيئات التقدمية في الاقطار العربية. وحصلت